تحول النظام العالمي

ملف رقم: 72
معهد القارات الثلاث للبحث الاجتماعي
يناير/ كانون الثاني 2024

تحول النظام العالمي

ملف رقم 72 | معهد القرات الثلاث للبجث الاجتماعي
يناير/ كانون الثاني 2024

في شهر يناير 2023، طلب أحد مراسلي صحيفة "Yomiuri Shimbun" من السكرتيرة الصحفية لوزارة الخارجية اليابانية هيكاريكو أونو تعريف مصطلح "الجنوب العالمي", فأجابت هيكاريكو قائلة: "ليس لدى الحكومة اليابانية تعريف دقيق لمصطلح الجنوب العالمي، ولكن من وجهة نظري ارى انه غالبًا ما يشير إلى البلدان الناشئة والنامية".

وجدت الحكومة اليابانية صعوبة في إيجاد تقييم أكثر دقة للجنوب العالمي، وقد حاولت تقديم تعريف له في الكتاب الدبلوماسي الأزرق سنة 2023. اعترف المسؤولون اليابانيون في قسم مطول منه يتناول فكرة الجنوب العالمي، بأن دول العالم الثالث السابق قد طورت توجها جديدا. فعندما طالبت دول الشمال العالمي، وعلى رأسها الولايات المتحدة، دول الجنوب العالمي بتبني موقف منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بخصوص الحرب في أوكرانيا (أي عزل روسيا)، رفضت متهمة الغرب بـ "ازدواجية المعايير"، لأنه، كما اشارت وزارة الخارجية اليابانية، (الشمال العالمي) يبرر الحروب التي يشنها بينما يندد بحروب الآخرين. وفي ضوء هذا التوجه الجديد في الجنوب العالمي، ذكرت وزارة الخارجية اليابانية الحاجة إلى موقف جديد يعتمد "نهجا شاملا يتجاوز الاختلافات في القيم والمصالح ". وكما كتب وزير الخارجية الياباني يوشيماسا هاياشي في مقدمة الكتاب الأزرق: "العالم الآن عند نقطة تحول في التاريخ ".

تتضح نقطة التحول هذه في حقيقة أن قلة من دول الجنوب العالمي كانت على استعداد للمشاركة في عزل روسيا، فالأغلبية رفضت على سبيل المثال دعم القرارات الغربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولكن تجدر الإشارة الى ان رفض هذه الدول الانضمام إلى الغرب في حملته الصليبية ضد روسيا لا يعني انها «معادية للغرب» بالمعنى السياسي؛ لان العديد منها مدفوعة في هذا الرفض باعتبارات عملية كأسعار الطاقة الروسية المخفضة. وسواء كانت هذه الدول قد ضاقت ذرعًا من الضغوط الغربية أو أنها ترى فرصًا اقتصادية في علاقتها مع روسيا، فإن مجموعة من الدول في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ترفض بشكل متزايد الرضوخ للضغوط القادمة من واشنطن لقطع العلاقات مع

روسيا. وقد دفع هذا الرفض والتجنب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى الاعتراف بأنه "مندهش للغاية بمدى فقداننا(الغرب) لثقة الجنوب العالمي".

في حلقة نقاش عُقدت في 18 فبراير 2023 في مؤتمر الأمن بميونيخ، طرح ثلاثة قادة من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا سبب عدم رضاهم عن الحرب في أوكرانيا والحملة التي تضغط عليهم لقطع العلاقات مع روسيا. فقد قالت رئيسة وزراء ناميبيا سارا كوغونجيلوا-أمادهيلا: "نحن ندعم التوصل إلى حل سلمي للصراع [في أوكرانيا] حتى يتمكن العالم بأسره وجميع موارده التركيز على تحسين ظروف الناس حول العالم بدلاً من إنفاقها على اقتناء الأسلحة، وقتل الناس، وخلق الأعمال العدائية. وعند سؤالها عن سبب امتناع ناميبيا عن التصويت في الأمم المتحدة بشأن الحرب قالت كوجونجيلوا أمادهيلا: "ينصب تركيزنا على حل المشكلة... وليس على إلقاء اللوم". واضافت ان الأموال المستخدمة لشراء الأسلحة "عوضا عن ذلك سيكون من الأفضل استعمالها لتعزيز التنمية في أوكرانيا وأفريقيا وآسيا وأماكن أخرى، [و] في أوروبا نفسها، حيث يعاني العديد من الناس من صعوبات".

كررت سلسلة من التقارير التي نشرتها مجموعة من البيوت المالية الغربية الرائدة قلق ماكرون بشأن تراجع مصداقية الغرب في الجنوب العالمي. وتشير شركة بلاك روك إلى أننا ندخل "عالما مجزأً من الكتل المتنافسة"، بينما يشير بنك كريدي سويس إلى "التصدعات العميقة والمستمرة" التي ظهرت في النظام العالمي. وتقييم كريدي سويس لهذه " التصدعات" يصفها بدقة: "الغرب العالمي (الدول الغربية المتقدمة وحلفائها) قد انجرف بعيدًا عن الشرق العالمي (الصين وروسيا وحلفائها) فيما يتعلق بالمصالح الإستراتيجية الأساسية، في حين أن الجنوب العالمي (البرازيل وروسيا والهند والصين ومعظم الدول النامية)يعيد تنظيم نفسه لتحقيق مصالحه الخاصة".

من أجل فهم هذه التغيرات الكبرى التي يشهدها العالم وحيرة الشمال العالمي بخصوص التوجه الجديد في الجنوب العالمي، أصدر معهد تريكونتيننتال (معهد للبحث الاجتماعي) الملف رقم 72 بعنوان "تحول النظام العالمي"،

وثيقة Global South Insights، استنادًا إلى بحث أجراه بالتعاون مع العمل المنتجة من هذا التعاون بعنوان "الإمبريالية الفائقة: مرحلة جديدة منحطة وخطيرة (يناير 2023).

مصطلحي الجنوب العالمي والشمال العالمي

تتكون الأمم المتحدة من 49 دولة ضمن الشمال العالمي و145 دولة ضمن الجنوب العالمي. في هذا الملف نعتمد مصطلحي "الحلقات" لوصف الشمال العالمي و"التجمعات" لوصف الجنوب العالمي (ذلك استنادًا إلى الأشكال الواردة فيما بعد). تنظم حلقات الشمال العالمي حول الولايات المتحدة وأقرب حلفائها في المركز، وتتكون كل حلقة تحيط بهذا المركز من دول في الشمال العالمي التي ليست ضمن المركز لأسباب مختلفة. وهذا التقسيم لحلقات لا يشير إلى أي تجزئة في الشمال العالمي الذي يعمل ككتلة واحدة. من الجهة الأخرى فالجنوب العالمي ليس كتلة، بل هو مشروع ناشئ يتشكل من تجمعات مختلفة لكل منها منطقها الخاص، كما سنوضح أدناه.

المعسكر الإمبريالي بقيادة الولايات المتحدة | 49 دولة | 4 حلقات

الشمال العالمي، 2023

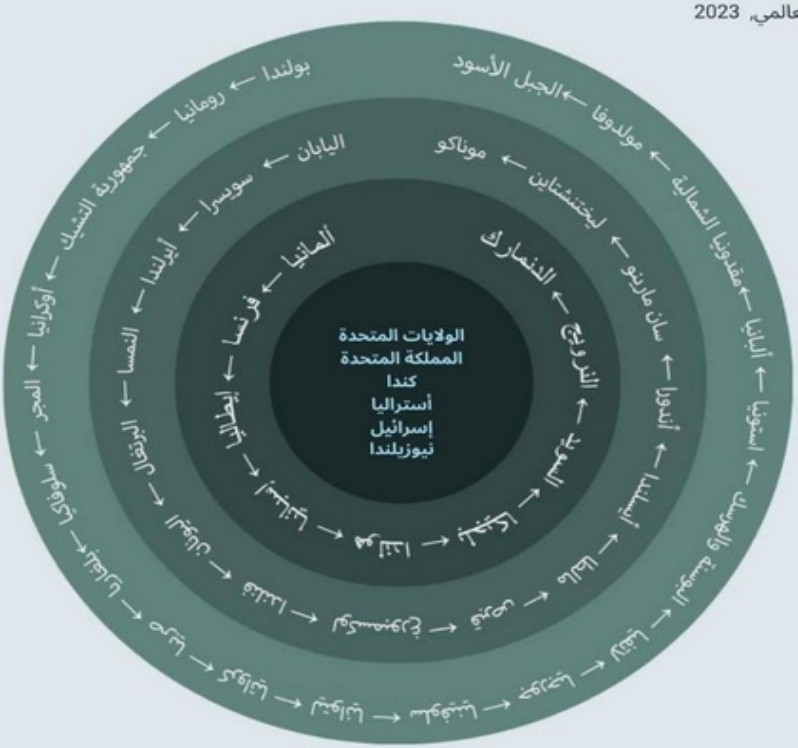

المصدر: Global South Insights
ملحوظة: يتم ترتيب البلدان داخل كل حلقة حسب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (من عام 2022)

الشمال العالمي

سلطت الحرب في أوكرانيا الضوء على بعض التحولات الجيوسياسية في العالم وسرعت من وتيرتها كذلك. فمن جهة، ردت مجموعة من الدول التابعة لتوجيهات الولايات المتحدة ككتلة عسكرية واقتصادية وسياسية متكاملة، على دخول القوات الروسية إلى أوكرانيا. وتشارك هذه الدول في منصات معينة، أهمها حلف الناتو ومجموعة الدول السبع (G7). ما يعكس الديناميكية التي كانت قائمة منذ سقوط الاتحاد السوفييتي عام 1991، حيث يعمل الناتو ومجموعة السبع معا لدفع أجندة محددة بشكل كبير من طرف الولايات المتحدة، مع اعتبار أوروبا واليابان كقوى ثانوية في هذا التحالف.

على مدى العقود القليلة الماضية، تلاشت التناقضات بين حلف شمال الأطلسي ودول مجموعة السبع الى الخلفية. على الرغم من الاختلافات الثانوية بين القدرات العسكرية والاقتصادية والمواقف السياسية لهذه الدول (مثل الخلاف بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا حول من سيصدر الغواصات إلى أستراليا في عام 2021)، يمكن فهم الشمال العالمي بشكل أفضل عند اعتباره أنه كتلة مستعدة للتوحد حول القضايا الأساسية.

كتب المفكر المصري سمير أمين، في عام 1980، عن "التوحيد التدريجي للمنطقة المركزية للنظام الرأسمالي العالمي (أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا)". وبعد ذلك بوقت قصير، بدأ أمين في استخدام مصطلح الثالوث للإشارة إلى هذه "المنطقة المركزية" للقوى الإمبريالية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية. وقال ان الطبقات الحاكمة في أوروبا واليابان أخضعت مصلحتها الوطنية الذاتية لِما بدأت حكومة الولايات المتحدة تسميته «مصلحتهم المشتركة». وبناء على مفهوم أمين، قمنا بتنظيم الثالوث في أربع حلقات، مع تعديلات تعكس الاتجاهات الحالية في العلاقات الدولية والإقليمية.

هذه الحلقات الأربع هي:

1. النواة الداخلية للدول الاستيطانية الأنجلو أمريكية الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة، وتتكون من أستراليا وكندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (جميعها جزء من مجلس مراقبة ومراجعة استخبارات العيون الخمسة، وهو عبارة عن شبكة من وكالات الاستخبارات المرتبطة باتفاقيات غير معلنة) بالإضافة لإسرائيل. هذه الدول - أشكال التفوق الأبيض المتجذرة فيها - هي الأكثر تقدما في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية، مع احتفاظ الولايات المتحدة بالهيمنة على المجموعة.

2. تتكون الطبقة التالية من القوى الإمبريالية الأوروبية الأساسية التسع: بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، النرويج، إسبانيا، والسويد. جميع هذه الدول أعضاء في شبكة التجسس " الأربعة عشر عينًا" (المعروفة رسمياً باسم sigint Seniors Europe)، وكذلك أعضاء في حلف الناتو (مع اعتبار عضوية السويد مضمونة تقريبا). ومع ذلك، فإن هذه الدول الأوروبية القوية تُخضع مصالحها الوطنية للنواة الداخلية السابق تحديدها، وتعمل تقريبًا كدول تابعة لها. ألمانيا كمثال، فعلى الرغم من امتلاكها لأحد أكبر الاقتصادات في العالم وهيمنتها على الاتحاد الأوروبي - إلا أنها منذ بدء الحرب في أوكرانيا في عام 2022 اهملت قدرتها على رعاية مواطنيها حتى لا تتحدى الهيمنة الأمريكية على السياسة الخارجية الأوروبية. وقد وصفها الخبير الاقتصادي مايكل هدسون، على انها "المرة الثالثة التي تهزم فيها الولايات المتحدة ألمانيا خلال قرن واحد".

3. تتكون الحلقة الثالثة من اليابان والقوى الأوروبية الثانوية، مثل النمسا وفنلندا واليونان وإيرلندا والبرتغال وسويسرا. وعلى الرغم من ولائها للولايات المتحدة، إلا أن هذه الدول بناءً على قدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية، لا تأثر على النظام العالمي بقدر تأثير القوى

الإمبريالية الأوروبية. فبعضها، مثل البرتغال وفنلندا وأيسلندا، جزء من حلف الناتو ولكنها أقل اندماجا في الاستراتيجية العسكرية الأميركية. كحالة البرتغال على سبيل المثال، على الرغم من كونها قوة استعمارية سابقة، فإن ناتجها المحلي الإجمالي الصغير نسبياً يشكل عاملاً في استبعادها من حلقة القوى الأوروبية الثانوية.

4. الحلقة الخارجية الرابعة تتكون من تسعة عشر دولة كانت ضمن الكتلة الأوروبية الشرقية السابقة. انجذبت هذه الدول، التي لم تكن قوى استعمارية، خلال فترة ما بعد الحرب الباردة إلى المعسكر الإمبريالي بشكل أساسي عن طريق التبعية الاقتصادية وتوسع الناتو شرقًا. بعض هذه الدول تحكمه أنظمة يمينية موالية للناتو (بولندا، وأوكرانيا، وإستونيا)، تلعب دوراً رئيسيًا في الجهود التي يبذلها الغرب لاحتواء روسيا. بينما تحاول دول أخرى الحفاظ على مسافة بينها وبين الناتو (مثل صربيا)، على الرغم من أن الضغوط الغربية لا تترك لها مجالا كبيرا للاختيار.

في عام 1945، بدأت الولايات المتحدة في تعزيز هيمنتها على دول الشمال العالمي عبر ثلاثة محاور رئيسية:

1. الهيمنة العسكرية للولايات المتحدة على أوروبا من خلال حلف الناتو وانتشار القواعد العسكرية الأمريكية في دول المحور المنهزمة (ألمانيا وإيطاليا واليابان).

2. الاندماج الاقتصادي بين اليابان وأوروبا الغربية والدول الاستيطانية الأنجلو أمريكية مع الولايات المتحدة واعتمادها على هذه الاخيرة. وقد بدأ هذا بخطة مارشال (1948) في أوروبا والاحتلال العسكري الأولي لليابان (1945-1952).

3. التبعية السياسية للنخب الأوروبية واليابانية والدول الاستيطانية البيضاء لبنية النخبة الأمريكية، وذلك عن طريق اختيار الأحزاب السياسية التي يُسمح لها بأخذ السلطة. وقد تم تحقيق هذا من خلال إنشاء نخبة عالمية مؤيدة للولايات المتحدة، على سبيل المثال، من خلال فتح الجامعات الأمريكية أمام نخبة الطلاب من هذه المناطق من العالم وتشكيل مجموعة من الشبكات (كاجتماع بيلدربيرج في عام 1954) التي سعت إلى خلق فهم مشترك للعالم من صياغة الولايات المتحدة.

وبالإضافة إلى تبعية الشمال العالمي للولايات المتحدة على امتداد هذه المحاور الثلاثة - التي استغرق تحقيقها جهدا وكفاحا كبيرين - هناك ثلاثة عوامل أساسية أخرى لفهم كل من مفهوم الشمال العالمي ومنطق الحلقات الأربع التي قسمنا إليها هذه الدول.

1. **التاريخ المشترك من الوحشية.** مصطلح الشمال العالمي ليس مصطلحًا جغرافيًا محايدًا. ففي الواقع، نظرا لإدراج دول مثل أستراليا ونيوزيلندا في النواة الداخلية فمن المؤكد أنه ليس مصطلحا جغرافيا، بل مرادف لمصطلحات أخرى مثل الغرب والدول المتقدمة. وهذه كلها تسميات مهذبة للمصطلح الأكثر ملائمة: الكتلة الإمبريالية. ومن الجدير بالذكر أن معظم هذه الدول – سواء كانت الدول الإمبريالية الأساسية (كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة)؛ والنواة الأوروبية (كألمانيا وإيطاليا)؛ أو القوى الأوروبية الثانوية (مثل البرتغال والنمسا) – قد شكلت العالم الحديث من خلال تاريخ مشترك من العنف، بدأ مع تجارة الرقيق عبر الأطلسي واستمر مع استخدام القنابل النووية ضد المدنيين في هيروشيما وناكازاكي والإبادة الجماعية المستمرة للفلسطينيين. لا يوجد حساب شامل لمئات الملايين من الأشخاص الذين قتلوا على يد الاستعمار.

من السمات الأساسية لهذا العنف استنزاف الثروات من المناطق المستعمرة في العالم لصالح القوى الاستعمارية. ولم يقتصر هذا الاستنزاف على ملء خزائن هذه القوى الاستعمارية ودفع تكاليف البنية التحتية الفخمة التي لا تزال موجودة بها حتى اليوم؛ بل شكل أيضا النظام الاستعماري الجديد الذي يستمر في سحب الثروة من الدول المستعمرة لمدة طويلة بعد انتهاء الاستعمار الرسمي.

2. **استنزاف الثروات من الجنوب نحو الشمال.** فعلى الرغم من ان 49 دولة المكونة للشمال العالمي تشكل فقط 14.2% من سكان العالم، الا انها تمثل 40.6% من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القدرة الشرائية في العالم (GDP, PPP). ومن خلال سيطرتها على رأس المال وإنتاج المواد الخام، والملكية الفكرية، والعلوم والتكنولوجيا (كل هذا جزء من الإرث الاستعماري) تواصل دول الشمال العالمي ضمان تراكم أكبر حصة من ثروة الكوكب عندها. أحد الأمثلة على السرقة الاستعمارية الهائلة للثروة هو ما يقرب من 45 تريليون دولار التي استنزفها البريطانيون من الهند بين عامي 1765 و1938، وهذه الفترة تعادل تقريبا كامل فترة الحكم البريطاني في الهند (1757-1947). غمرت هذه الثروة النظام المصرفي البريطاني، ومكنت من تراكم رأس المال لصالح التصنيع البريطاني، وخلقت مزايا مضمونة استمرت لأجيال. بينما في الفترة نفسها في الهند المستعمرة، انخفض متوسط العمر المتوقع بنسبة 20% بين عامي 1870 و1921، وكان معدل الإلمام بالقراءة والكتابة عندما نالت الهند استقلالها 1947 (اي بعد ثلاثمائة عام من الاستعمار) لا يتجاوز 12.2%. تُظهر ورقة بحثية حديثة أنه بناءً على التبادل غير المتكافئ، تم نهب 152 تريليون دولار أمريكي من الجنوب العالمي بين عامي 1960 و2017. ويشير المؤلفون إلى أنه في عام 2017 وحده، استولى الشمال العالمي على ما قيمته 2.2 تريليون دولار من السلع في الجنوب العالمي - "ما يكفي للقضاء على الفقر المدقع 15 مرة". فتخيل لو استطعنا حساب كامل استنزاف

الثروات من المستعمرات (السابقة) والأثر الاجتماعي الذي تركه ذلك على أنظمتها الصحية والتعليمية.

3. **شرط مشترك للعسكرة والاستخبارات.** كثيرا ما يتم الاستهانة بدور شبكات الاستخبارات في تقييم قوة الشمال العالمي. ولم تعد فئة "الاستخبارات" تقتصر على التجسس من النوع القديم فحسب، بل أصبحت تشمل الآن المراقبة الرقمية والحرب (بما في ذلك الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية الرئيسية). تشارك كل دول الشمال العالمي تحت قيادة النواة الداخلية، في تنسيق عسكري رفيع المستوى وتبادل للمعلومات الاستخبارية. وكلما اقتربت الدولة من النواة الداخلية، كلما كان مستوى الاستخبارات والتنسيق العسكري أكثر تزامنا معها. ولكن هذا لا يعني أن دول الحلقات الخارجية ليست مقيدة بأنظمة النواة الداخلية، بل فقط أنها غير مدعوة إلى الدائرة الداخلية لأنظمة المعلومات والأسلحة. وينعكس هيكل الحلقات الأربع في شبكات الاستخبارات العالمية، في التمييزات بين شبكات استخبارات العيون الخمس والتسع والأربعة عشر. فشبكة استخبارات العيون الخمس (المكونة من خمسة من اصل ستة دول في النواة الداخلية : أستراليا، كندا، نيوزيلندا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة - مع إسرائيل باعتبارها "العين السادسة" بحكم الأمر الواقع) تعمل بشكل وثيق ولكن تحافظ في نفس الوقت على تميزها عن دول العيون التسع (الدنمارك وفرنسا وهولندا والنرويج، تضاف إلى دول العيون الخمس)، وأخيرا، عن دول العيون الأربعة عشر (بلجيكا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، والسويد، تضاف إلى دول العيون التسع) التي تطلع على مستوى مستنفد من المعلومات الاستخباراتية المتبادلة كلما ابتعدت عن النواة الداخلية.

الجنوب العالمي

على عكس الشمال العالمي، فإن الجنوب العالمي ليس كتلة متكاملة. تختلف دول الجنوب العالمي في واقعها الاقتصادي، وقدراتها العسكرية، وأنظمتها السياسية، وحكوماتها، وغالبا ما تكون لها تقاليد سياسية متضاربة. فعلى الرغم من أن العديد من هذه الدول تشترك في خصائص ومصالح معينة، إلا أن مفهوم الجنوب العالمي لا يتحدد من خلال القواسم المشتركة بينها بل من خلال مجموعة من العوامل الأخرى. ومع ذلك، تشترك هذه الدول في الحقائق التالية

- أنها مستعمرات سابقة وشبه مستعمرات تعرضت لخمسمائة عام من الإذلال.
- اتبعت وتتبع، في بعض الحالات، مشاريع اشتراكية، وقد عوقبت بسببها من طرف الكتلة الإمبريالية.
- ضحية التوسع الإمبريالي (لأسباب مختلفة) باستخدام قوى تتجاوز الجانب الاقتصادي، مثل الانقلابات والعقوبات.
- جتمعت مرات عديدة حول مصالح مشتركة مختلفة، مثل السعي إلى تخفيف عبء الديون، وإثبات حقها في بناء الديمقراطية الاقتصادية، والوصول إلى التدابير الصحية العالمية، بما في ذلك اللقاحات خلال جائحة كوفيد-19.

ولكن على الرغم من هذه القواسم المشتركة، سيكون من المبالغة أن نطلق عليها مصطلح كتلة - كما فعلنا مع دول الشمال العالمي-. بدلاً من ذلك، فإننا نفكر في الجنوب العالمي على أنه يتألف من ست تجمعات ذات علاقات متشابكة (بالإضافة إلى نزاعات بين بعضها). هذه التجمعات هي:

1. الدول الاشتراكية المستقلة. ويضم هذا التجمع ستة دول (الصين، وفيتنام، وفنزويلا، ولاوس، وكوريا الشمالية، وكوبا) تظل ملتزمة بالمسار الاشتراكي بكل ما ينطوي عليه من تعرجات معقدة. تمتلك الصين، وهي عضو رئيسي في المجموعة، أكبر ناتج محلي إجمالي في العالم (تعادل القدرة الشرائية) واقتصاد يكاد يبلغ تقريبا ثلاث مرات اقتصاد الهند (دولة ذات عدد سكان مماثل). وقد حقق الشعب الصيني أعظم إنجاز في العصر الحديث من حيث التنمية البشرية من خلال انتشال 800 مليون شخص من الفقر.

2. الدول الساعية إلى السيادة حديثا. تُعرّف هذه المجموعة بالدول التي اتخذت، في الآونة الأخيرة وعلى الرغم من الاختلافات الداخلية الكثيرة بينها، خطوات لتأكيد سيادتها ولكنها لم تؤسس عملية اشتراكية رسمية بعد. وتنتمي العديد من هذه الدول، مثل إريتريا ومالي، إلى مجموعة أصدقاء الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة، التي تشكلت في يوليو 2021 بقيادة الحكومة الفنزويلية. وقد عاقب الغرب بدوره على هذه المواقف من خلال حربه الهجينة المتطرفة. وتُعد روسيا (حالة خاصة في هذا التجمع) هدفًا رئيسيًا لتغيير النظام والتدابير القسرية التي تسعى إلى تقسيمها ونزع سلاحها النووي.

3. الدول التقدمية تاريخيا. لقد تشكلت المجتمعات في هذه الدول من خلال حركات التحرر الوطني – مثل النضال ضد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا – والحركات المناهضة للديكتاتوريات – كما هو الحال في البرازيل – والتي ترك تأثيرها بصمة عميقة على ثقافاتها السياسية. وعلى الرغم من محدودية حكومات هذا التجمع، وتناقضاتها الداخلية الشديدة، والصعوبات التي تواجهها في التحرر من النظام الرأسمالي العالمي، إلا أنها لم تتراجع أمام التدخل الأمريكي. لكن مع ذلك، لم تستفد أي من هذه البلدان من ثورة اشتراكية تضعف برجوازيتها الوطنية عن طريق إصلاح زراعي جوهري أو تأميم القطاعات المتقدمة من الاقتصاد على سبيل المثال.

4. دول عدم الانحياز الجديدة. تتخطى هذه الدول، مع ارتفاع ناتجها المحلي الإجمالي، اعتمادها على الغرب. وقد منحها حجم ونطاق اقتصاداتها بعض الاستقلالية في السعي لتحقيق مصالحها الاقتصادية الوطنية دون تعزيز سيادتها السياسية بشكل فعال. ولقد أدركت هذه الدول أن استيلاء الولايات المتحدة على الاحتياطيات الأجنبية واستخدام العقوبات ضد ما لا يقل عن 31.5% من سكان العالم يشكل تهديدا خطيرا للأغلبية العالمية، وأن الولايات المتحدة لم تعد مشتري الملاذ الأخير أو المزود الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر

5. الجنوب العالمي المتنوع. ويضم هذا التجمع 111 دولة تفتقر إلى أي وحدة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية واضحة. وهي تختلف في درجة توافقها مع الشمال العالمي.

6. المستعمرات العسكرية للولايات المتحدة. الدولتان اللتان تشكلان هذا التجمع ـ كوريا الجنوبية والفلبين ـ هما في واقع الأمر مستعمرتان عسكريتان تابعتان للولايات المتحدة، على الرغم من أن شعوبها تكافح ضد قيود التبعية للاحتياجات العسكرية والأمنية الأميركية.

تمثل هذه البلدان الـ 145 مجتمعة (بالإضافة إلى الدولتين غير العضويتين في الأمم المتحدة) 85.8% من سكان العالم و59.4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (تعادل القدرة الشرائية). وكما سنرى في القسم الأخير، فإن هذه التجمعات الست هي جزء من المشاريع الإقليمية والدولية الكبرى (مثل منظمة شنغهاي للتعاون واتحاد دول أمريكا الجنوبية ومجموعة البريكس 11 ومجموعة الـ 77، على التوالي) التي تعكس التوجه الجديد في الجنوب العالمي. –نحو الإقليمية والتعددية بعيدا عن الهيمنة الأحادية التي صاغتها الكتلة الإمبريالية.

فكرة القيود الخمسة

لقد تشكل التحليل الماركسي للإمبريالية على مدى القرن الماضي اعتمادا على مساهمات فلاديمير لينين النظرية والعملية، المتجذرة في تجربة الثورة الروسية. ففي عمل لينين الكلاسيكي، الإمبريالية: الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية (1916)، قال إن الرأسمالية من خلال مرحلتها الأكثر تنافسية، تقدمت لإنتاج احتكارات في قطاعات مهمة - مثل التمويل - وأن هذه الاحتكارات تصادمت مع بعضها البعض، مما جر دولها إلى صراع على الأسواق في المستعمرات وإلى مواجهات عسكرية مباشرة فيما بينها. إن موجة التحرر من الاستعمار الرسمي التي بدأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945 - والتي كان لها تاريخ سابق في أمريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر ولكن تم استئنافها بعد ذلك مع الثورة الكوبية (1959) - خلقت ظروفًا جديدة للإمبريالية. ولم يقابل التراجع الإقليمي للقوى الإمبريالية بأي شكل من الأشكال فقدان سيطرتها على الاقتصاد العالمي. بل على العكس، فقد صاغوا ما أسماه كوامي نكروما بالاستعمار الجديد.

على مدى السنوات القليلة الماضية، شهدنا تآكلًا بطيئًا لسيطرة الغرب على الاقتصاد العالمي وكذلك إزالة الشرعية تدريجيًا عن البنية الاستعمارية الجديدة بأكملها. لفهم هذا التآكل بشكل أفضل، اعتمدنا منهجًا طوره سمير أمين قبل حوالي ثلاثين عامًا لتقييم طبيعة القوة الإمبريالية. كتب أمين بأن البنية الاستعمارية الجديدة لم تتطلب امتلاك الشركات متعددة الجنسيات التي تتخذ من الغرب مقرًا لها، معظم أصول العالم. ووضح أن المطلوب بدلاً من ذلك هو احتكار السيطرة على العديد من الأصول في القطاعات الرئيسية والتأكد من أن المستفيد النهائي من هذه الأصول هو الثالوث، أو الشمال العالمي وطبقاته الحاكمة. وقد حدد أمين خمسة أشكال من السيطرة تكمن في صميم البنية الاستعمارية الجديدة:

- السيطرة على الموارد الطبيعية

- السيطرة على التدفقات المالية
- السيطرة على العلوم والتكنولوجيا
- السيطرة على القوة العسكرية
- السيطرة على المعلومات

في ملف"العالم يحتاج إلى نظرية تنمية اشتراكية جديدة" (يوليو 2023)، ذكرنا أن سيطرة الغرب على الموارد الطبيعية، والتدفقات المالية، والعلوم والتكنولوجيا تواجه تحديًا بسبب ظهور الاقتصادات الكبرى في الجنوب العالمي: الصين، والهند، وإندونيسيا، والهند والبرازيل وتركيا والمكسيك، والتي تعد جميعها من بين أكبر ثلاثة عشر اقتصادًا في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القدرة الشرائية). وكان صعود الصين المذهل من الفقر المدقع عاملاً أساسياً في إضعاف قبضة الشمال العالمي على هذه القيود الثلاثة الأولى.

كما ساهمت مبالغتان من قبل الولايات المتحدة والكتلة الإمبريالية من منتصف التسعينيات إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (2010) في إضعاف هذه القبضة:

1. **حروب الولايات المتحدة**، من الحرب العالمية على الإرهاب إلى الحروب على أفغانستان والعراق وليبيا.

2. **التوسع الاقتصادي المفرط في الولايات المتحدة**، من الائتمان الزائد في سوق الإسكان الأمريكي إلى التنظيم المتساهل للنظام المصرفي الغربي.

أثارت هذه الحروب الأمريكية والكساد الكبير في فترة 2007-2008 أزمة قيادة الغرب للنظام العالمي. وفي هذا السياق قال الرئيس الروسي فلاديمير

بوتين في مؤتمر ميونيخ للأمن عام 2007 إن العالم لا يحتاج إلى "سيد واحد". وبدأت شكوك كبيرة تنشأ في معظم أنحاء الجنوب العالمي حول دور الولايات المتحدة باعتبارها مشتري الملاذ الأخير، ومرساة النظام النقدي العالمي، والمثبت السياسي للنظام العالمي.

بدأت التطورات الجديدة في الصين وروسيا، والتي كانت تحدث في نفس الوقت الذي حدثت فيه هذه الحروب الأمريكية والفوضى في النظام الرأسمالي العالمي، في تسريع التغييرات الجديدة:

1. **الصين.** في السنوات الأخيرة من حكومة هو جين تاو (2003-2013)، بدأت القيادة الصينية في إعادة تقييم اعتمادها على السوق الأميركية والقيادة السياسية الأميركية. وكان تشكيل مجموعة البريكس في عام 2009 جزءاً من هذا الموقف الجديد. ثم ترجمت إعادة التقييم هذه إلى إطار سياسي جديد تحت قيادة شي جين بينغ. وشمل ذلك إنشاء بدائل لسوق الولايات المتحدة وقيادتها، مثل إنشاء سوق داخلية من خلال استثمار واسع النطاق لراس المال، والقضاء على الفقر المدقع، وبناء مبادرة "حزام واحد، طريق واحد" (لاحقا الحزام والطريق). وعلاوة على ذلك، بدأت الصين في استخدام البريكس لتشجيع تشكيل أنظمة نقدية جديدة وقيادة سياسية جديدة.

2. **روسيا.** في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت الحكومة الروسية في إصلاح الضرر الذي ألحقه تدمير الاتحاد السوفييتي بشعبها. أولاً، بدأت الحكومة، بقيادة بوتين، في استعادة قطاع الطاقة من "الأوليغارشية (الأقلية)" وتنظيم أسس الاقتصاد حول مبادئ الاكتفاء الذاتي، بما في ذلك الاحتفاظ برأس المال داخل البلاد وعدم السماح بإخراج الأرباح إلى النظام المصرفي الذي يسيطر عليه الغرب. ثانياً، بدأت الحكومة بزيادة دور روسيا في أوبك+ (منظمة البلدان المصدرة للبترول) وبناء قطاع الطاقة لديها من أجل بيع النفط والغاز الطبيعي إلى أوروبا في سياق حروب الشمال العالمي على العراق وليبيا والحرب الهجينة المدفوعة

بالعقوبات على إيران، والتي تداخلت مع واعاقت مصادر الطاقة الرئيسية في أوروبا.

كانت الجاذبية الاقتصادية التي تتمتع بها الصين وروسيا -(في سياق الأزمة الاقتصادية الطويلة الأمد في الشمال العالمي) سبباً في دفع بلدان الاتحاد الأوروبي إلى المزيد من الاندماج مع أوراسيا. وحدث ذلك على مستويين: بدأت الدول الأوروبية في الاعتماد بشكل متزايد على الطاقة الروسية (مثال ثلث احتياجات ألمانيا من الطاقة تلبيها روسيا)، وعلى الاستثمار والتكنولوجيا من الصين (انضمت 18 دولة من دول الاتحاد الأوروبي إلى مبادرة الحزام والطريق، بما في ذلك إيطاليا وبولندا والبرتغال وجمهورية التشيك).

لقد كان اندماج أوروبا مع آسيا منطقيًا وضروريًا تاريخيًا، وكان يهدد، إلى جانب صعود الصين، البنية العامة الأحادية القطب في الشمال العالمي، وكذلك البنية الاستعمارية الجديدة للاقتصاد العالمي. ومع عجز الولايات المتحدة عن دحر هذا الاندماج وصعود الصين، فقد قامت إلى جانب حلفائها في الشمال العالمي بتسريع حرب هجينة ضد كل من الصين وروسيا. وكانت الخطوط الأمامية لهذه الحرب في البداية اقتصادية (من خلال الحرب التجارية، على سبيل المثال)، لكنها سرعان ما بدأت تركز على منطقتين: أوكرانيا وتايوان. كان للحرب في أوكرانيا نتيجتان مهمتان على النظام العالمي: أولا، أدت إلى زيادة تكلفة الغذاء والوقود في جميع أنحاء العالم، وثانيا، قوبلت برفض العديد من البلدان النامية الخضوع للغرب وموقفه من هذه الحرب. وقد أدت هذه العواقب مجتمعة إلى توليد توجه جديد في العالم النامي وظهور حركة عدم انحياز جديدة.

لم تضعف سيطرة الشمال العالمي مع ذلك على القوة العسكرية والمعلومات. ففي وقت يتسم بالفتور الاقتصادي والهشاشة السياسية، يمارس الشمال العالمي بقيادة الولايات المتحدة ما تبقى من قوته بشكل كبيرة، معرضا وجود الكوكب للخطر. وكما يظهر بحثنا، فإن دول الشمال العالمي - وخاصة الولايات المتحدة - تنفق مبالغ كبيرة من ميزانياتها على القوة العسكرية، وبناء

أنظمة تهدد كل جوانب الحياة البشرية وتهدر البراعة البشرية على طرق تدمير الحياة بدلا من تحسينها.

السيطرة على الأسلحة

في ظل عدم قدرة ورغبت الولايات المتحدة وكتلتها في بناء مشروع اجتماعي وسياسي لمعالجة معضلات البشرية على نطاق عالمي، فقد اتبعت بدلا من ذلك استراتيجية للحفاظ على هيمنتها على الكوكب. بدأت هذه الهيمنة مع انهيار الاتحاد السوفييتي ونظام الدولة الشيوعية في أوروبا الشرقية عام 1991، وكذلك مع إضعاف العالم الثالث من خلال أزمة الديون التي بدأت تتفاقم مع تخلف المكسيك عن سداد ديونها في عام 1982. فبدأ المثقفون في الولايات المتحدة يتحدثون كما لو أن هذه الهيمنة ستستمر إلى الأبد، مع إعلان "نهاية التاريخ" ضد أي تحدٍ للنظام الأمريكي. ولكن مع ذلك، بدأت الشقوق في هذه السردية تتسع مع اهتزاز هيمنة مجموعة السبع، وعلى رأسها الولايات المتحدة، بسبب تجاوزاتها العسكرية في الحرب العالمية على الإرهاب (خاصة الغزو غير القانوني للعراق في عام 2003) والكساد الكبير في 2007-2008 (الناجم عن انهيار أسواق الإسكان الغربية).

بذلت الولايات المتحدة وحلفاؤها قصارى جهدهم في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين لإعادة تأكيد سيطرتهم على الكوكب. فقد أرسلت حرب الناتو على ليبيا في عام 2011 إشارة قوية على تأكيد الغرب على سيطرته، وكانت هذه الحرب مقدمة للنقاشات حول استخدام حلف الناتو العالمي كمنصة لتعزيز العدوان العسكري الغربي، من بحر الصين الجنوبي إلى منطقة البحر الكاريبي. حاولت العقوبات تأديب كل من يتخطى الخطوط التي رسمتها الولايات المتحدة وحلفاؤها مانعة الدول من دخول النظام المالي الدولي وبالتالي حرمان شعوب بأكملها من الوصول إلى الأدوية، والغذاء، والسلع الأساسية الأخرى. (من الجدير بالذكر أن العقوبات، التي زادت بنسبة 933% على مدى السنوات العشرين الماضية، أصبحت الشكل المفضل للتدخل الذي تقوده الولايات المتحدة). وفي الأخير، عاد صندوق النقد الدولي ببرامج تقشفية جديدة تم تعميقها حتى أثناء الجائحة، مما أجبر العشرات من الدول الفقيرة على دفع

المزيد لحاملي السندات الأثرياء أكثر مما تدفعه لأنظمتها الصحية والتعليمية الخاصة.

في عام 2018، أعلنت الولايات المتحدة نهاية الحرب على الإرهاب وصرحت بوضوح في استراتيجيتها الوطنية للدفاع أن مشاكلها الرئيسية كانت صعود الصين وروسيا. وقد تحدث وزير الدفاع الأميركي جيم ماتيس عن الحاجة إلى منع صعود "المنافسين القريبين" ـ الصين وروسيا ـ واقترح استخدام ترسانة القوة الأميركية كاملة لإخضاعهم.

لا تمتلك الولايات المتحدة المئات من القواعد العسكرية المحيطة بأوراسيا فحسب، بل لديها أيضًا حلفاء، من ألمانيا إلى اليابان، يوفرون لها مواقع أمامية ضد كل من روسيا والصين. في عامي 2015 و2019 على التوالي، بدأ الأسطول البحري للولايات المتحدة وحلفائها تدريبات عدوانية تحت مسمى "حرية الملاحة" ضد السلامة الإقليمية لكل من الصين (في بحر الصين الجنوبي) وروسيا (في القطب الشمالي بشكل رئيسي). زادت هذه المناورات، إضافة الى التدخل السياسي الأمريكي في أوكرانيا عام 2014 وصفقة الأسلحة الأمريكية الضخمة مع تايوان عام 2015، من تهديد سيادة روسيا والصين.

ثم، في عام 2018، انسحبت الولايات المتحدة بشكل أحادي من معاهدة القوى النووية المتوسطة المدى، مما أثار البلبلة في مجال التحكم في الأسلحة النووية. وأظهر هذا الانسحاب، إلى جانب الأهداف الأمريكية المعلنة في استراتيجية الدفاع الوطني لعام 2018، أن الولايات المتحدة كانت تفكر في استخدام "أسلحة نووية تكتيكية" ضد كل من روسيا والصين.

وحتى الآن، لم يكن حلفاء الولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مثل أستراليا وكوريا الجنوبية، حريصين على السماح بدخول أسلحة متوسطة المدى إلى أراضيهم، على الرغم من أن هذه الأسلحة يمكن وضعها في قواعد أميركية في أماكن أخرى (من غوام إلى أوكيناوا). من المستحيل فهم التدخل الروسي في أوكرانيا دون فهم هذا التاريخ الطويل من التهديدات التي تتصورها

موسكو. وليس من المستغرب القلق من احتمال قيام الولايات المتحدة بوضع أسلحتها النووية في أوكرانيا ـ سواء انضمت أوكرانيا إلى حلف الناتو أم لا.

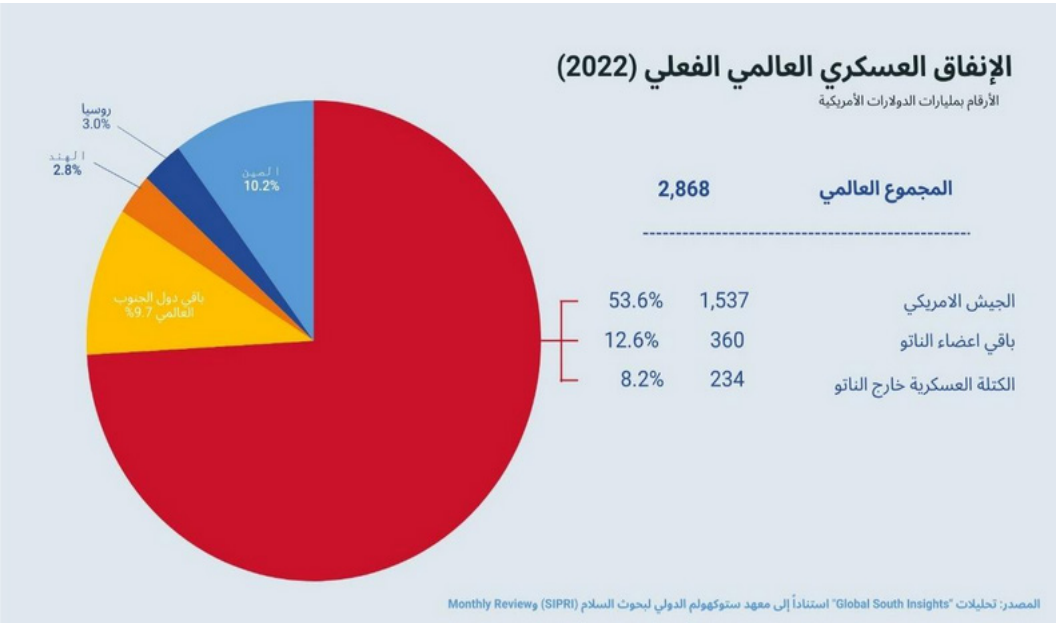

زادت الولايات المتحدة وحلفاؤها من الإنفاق العسكري بشكل لا يصدق من اجل تأكيد موقع هيمنتهم على النظام العالمي. ووفقاً لحسابات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، بلغ الإنفاق العسكري الأمريكي في عام 2022 ما يقرب من 877 مليار دولار، أو ما يقارب 39٪ من الإنفاق العسكري العالمي المقدر. ومع ذلك، كما يظهر تقرير حديث نُشر في مجلة Monthly Review، فان الرقم المعلن أقل بكثير من الواقع: الإنفاق العسكري الأمريكي الفعلي أقرب إلى 1.537 تريليون دولار - أي ما يقارب ضعف حسابات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام والأرقام الأمريكية الرسمية. وبإضافة النفقات المقدرة لعام 2022 لدول الناتو الاخرى 363 مليار دولار، وجميع الحلفاء العسكريين غير الأعضاء في الحلف الذين تهيمن عليهم الولايات المتحدة 230 مليار

دولار، -استناداً إلى الأرقام الرسمية-يصل إجمالي الإنفاق العسكري للكتلة العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة إلى 2.15 تريليون دولار، على الرغم من أن هذا قد يكون أقل بكثير من الإنفاق الفعلي. بهذا الحساب يصل الإنفاق العسكري العالمي في عام 2022 إلى 2.87 تريليون دولار. بعبارة أخرى، تمثل الكتلة العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة 74.3% من الإنفاق العسكري العالمي، وتنفق الولايات المتحدة 12.6 مرة أعلى من المتوسط العالمي للفرد (تأتي إسرائيل في المرتبة الثانية، وتنفق 7.2 مرة أعلى من المتوسط العالمي للفرد، وتنفق القوى الإمبريالية الأخرى ضعفي أو ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي).

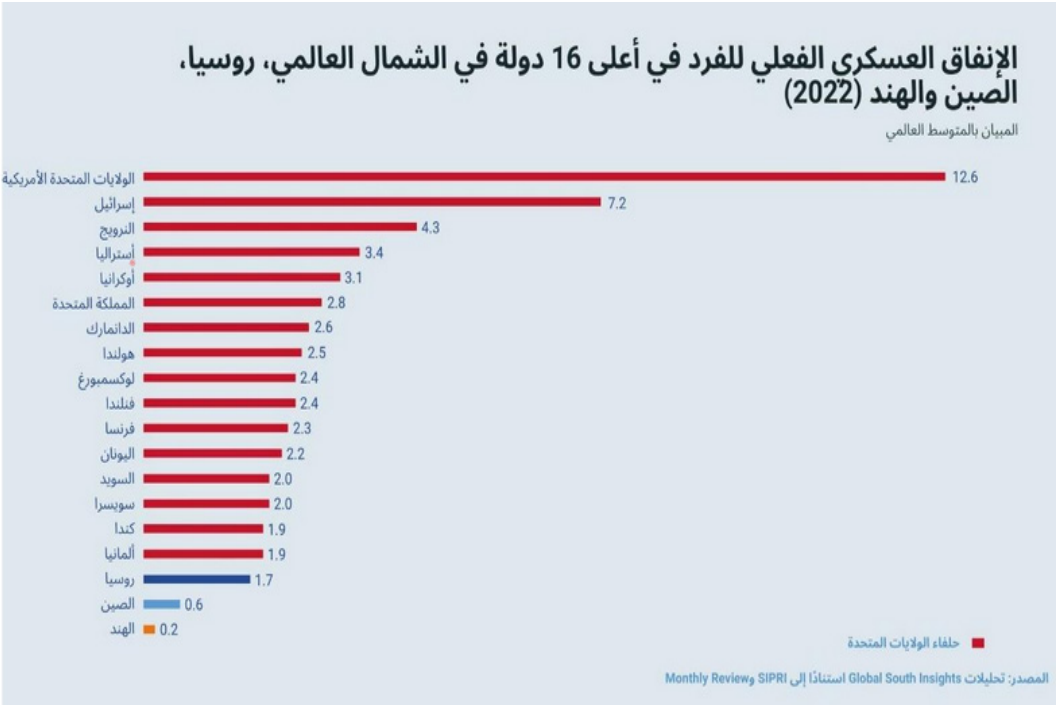

ومن ناحية أخرى، تمثل الصين 10% من الإنفاق العسكري العالمي (298 مليار دولار أميركي)، ويقل نصيب الفرد من الإنفاق العسكري فيها 21 مرة عن نظيره في الولايات المتحدة. إن الترويج للخوف بشأن الإنفاق العسكري الصيني لا تدعمه الحقائق. وما يؤكده الواقع هو أن الصين تنفق من ثروتها الاجتماعية على البنية التحتية والصناعة أكثر مما تنفقه على الهدر العسكري. في الوقت نفسه، تنفق الولايات المتحدة وفقًا لمركز الميزانية والأولويات السياسية، 252 مليار دولار فقط على التعليم ولكنها تنفق 1.537 تريليون دولار على الجيش، يذهب جزء من هذخ الميزانية لدفع تكاليف قواعدها العسكرية المقدر عددها بنحو 902 في جميع أنحاء العالم.

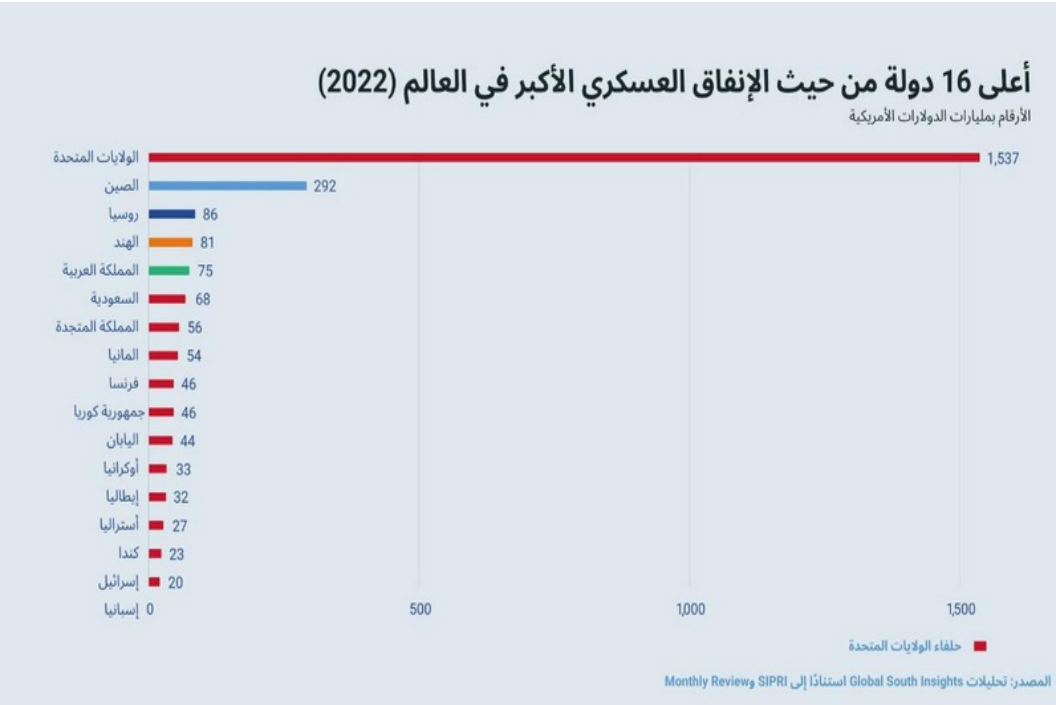

المنطقة الوحيدة في العالم التي تخلو من الجهاز العسكري الأمريكي هي أجزاء كبيرة من أوراسيا: الصين والهند وإيران وروسيا. ومنذ عام 1992، حلمت الولايات المتحدة بغزو هذه المنطقة، بما في ذلك عن طريق استخدام القوة العسكرية. وفي عام 1997، حذر زبيغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي السابق للرئيس الأمريكي جيمي كارتر، من أن "السيناريو الأكثر خطورة يحتمل أن يكون تحالفًا كبيرًا بين الصين وروسيا، وربما إيران، تحالف "مناهض للهيمنة" لا توحده الأيديولوجية ولكن المظالم المتكاملة. كتب بريجنسكي: "بالنسبة لأمريكا، فإن الجائزة الجيوسياسية الرئيسية هي أوراسيا"، والتي، كما قال، "هي بالتالي رقعة الشطرنج التي يستمر فيها الصراع على التفوق العالمي". ولتفادي هذا السيناريو، حذر بريجنسكي وآخرون من أن الولايات المتحدة يجب أن تحاول كسب الصين أو روسيا لعزل الأخرى وبالتالي الهيمنة على "رقعة الشطرنج" الأوراسية.

ومع ذلك، على مدى العقود العديدة الماضية، فعلت الولايات المتحدة العكس تمامًا، فاختارت بدلاً من ذلك الضغط على كل من الصين وروسيا من خلال حربها الباردة الجديدة، التي جمعت هذين البلدين معا كما توقع بريجنسكي، في تحالف استراتيجي ثنائي ومتعدد الأطراف. وعلاوة على ذلك، تشير بيانات خدمة أبحاث الكونجرس الأمريكي إلى أن القوات المسلحة الأمريكية انتشرت في 102 دولة بين عامي 1798 و2023. و نفذت وفقا لمشروع التدخل العسكري بين عامي 1776 و2019، ما لا يقل عن 392 تدخلا عسكريا في جميع أنحاء العالم. وتم تنفيذ نصف هذه العمليات بين عامي 1950 و2019، و25% منها حدثت في فترة ما بعد الحرب الباردة. وفي عام 2022 وحده، تم نشر 317 قوة إمبريالية في دول الجنوب العالمي و137 في دول الحليفة للشمال العالمي ليصبح المجموع 454 عملية انتشار.

يمكن تلخيص أفضل دليل على الخطط العنصرية والسياسية والعسكرية والاقتصادية للقوى الغربية التي تجلت خلال الحرب الباردة الجديدة، في الإعلان الأخير لحلف الناتو والاتحاد الأوروبي:

يلعب حلف الناتو والاتحاد الأوروبي أدوارا متكاملة ويعزز بعضها بعضًا في دعم السلام والأمن الدوليين. وسوف نعمل على تعبئة المجموعة المشتركة من الأدوات المتاحة لنا، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، لتحقيق أهدافنا المشتركة لصالح مواطنينا البالغ عددهم مليار نسمة.

يلعب حلف الناتو والاتحاد الأوروبي أدوارا متكاملة ويعزز بعضها بعضًا في دعم السلام والأمن الدوليين. وسوف نعمل على تعبئة المجموعة المشتركة من الأدوات المتاحة لنا، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، لتحقيق أهدافنا المشتركة لصالح مواطنينا البالغ عددهم مليار نسمة.

حول ظهور المنظمات الجديدة

في اليوم الأخير من قمة البريكس في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في غشت 2023، رحبت الدول الخمس المؤسسة (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) بستة أعضاء جدد: الأرجنتين ومصر وإثيوبيا وإيران والمملكة العربية السعودية. ، والإمارات العربية المتحدة. تضم دول البريكس الإحدى عشرة الآن 47.3% من سكان العالم، مع ناتج محلي إجمالي عالمي مشترك (تعادل القوة الشرائية) بنسبة 36.3%. وبالمقارنة، على الرغم أن دول مجموعة السبع (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) تمثل 10% فقط من سكان العالم، فإن حصتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تبلغ 30.4%. وفي حين أن الدول التي تشكل اليوم مجموعة بريكس11 مسؤولة عن 44.6% من الناتج الصناعي العالمي، فإن نظيراتها في مجموعة السبع لا تمثل سوى 21.6%.

تُظهر جميع المؤشرات المتاحة، بما في ذلك إنتاج المحاصيل والحجم الإجمالي لإنتاج المعادن، القوة الهائلة لمجموعة بريكس 11 الموسعة حديثا. قال «سيلسو أموريم» مستشار الحكومة البرازيلية وأحد مهندسي مجموعة بريكس خلال فترة توليه منصب وزير الخارجية، عن التطور الجديد أنه «لم يعد من الممكن أن تملي مجموعة السبع على العالم ما يفعله».

مجموعة البريكس 10 مقابل مجموعة السبع: حصة الناتج المحلي الإجمالي العالمي (تعادل القدرة الشرائية) 1993–2022

المصدر: تحليلات Global South Insights استناداً إلى صندوق النقد الدولي

مجموعة البريكس 10 مقابل مجموعة السبع: حصة القيمة المضافة للصناعة العالمية

الناتج المحلي الإجمالي (وفق القدرة الشرائية)، 2004-2022

المصدر: تحليلات Global South Insights استناداً إلى البنك الدولي

من المؤكد أن دول البريكس 11 تمثل الآن، على الرغم من كل التسلسلات الهرمية والتحديات الداخلية التي تواجهها، الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي العالمي مقارنة بمجموعة السبع، هذه الاخيرة التي لا تزال تعمل كهيئة تنفيذية للعالم. وقد تقدمت ثلاث وعشرون دولة بطلب العضوية قبل اجتماع جنوب أفريقيا (بما في ذلك سبع من الدول الثلاث عشرة الأعضاء في منظمة أوبك)، وأبدت أكثر من أربعين دولة اهتمامها بالانضمام إلى مجموعة البريكس 11، بما في ذلك إندونيسيا سابع أكبر دولة في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية).

من المهم ملاحظة أن مجموعة البريكس 11 لا تعمل بشكل مستقل عن التشكيلات الإقليمية الجديدة التي تهدف إلى بناء منصات خارج قبضة الغرب، مثل مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (CELAC) ومنظمة شنغهاي للتعاون (SCO). بل إن عضوية بريكس11 لديها القدرة على تعزيز الإقليمية بالنسبة لأولئك الموجودين بالفعل في هذه المنظمات الإقليمية.

فلماذا رحبت مجموعة البريكس بمثل هذه المجموعة المتباينة من الدول، بما في ذلك مملكتان، في صفوفها؟ عندما طُلب من الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا أن يفكر في طبيعة الدول الأعضاء الجديدة، قال: "ما يهم ليس الشخص الذي يحكم، بل أهمية البلاد". لا يمكننا أن ننكر الأهمية الجيوسياسية لإيران والدول الأخرى التي ستنضم إلى مجموعة البريكس. هذا هو المقياس لكيفية اتخاذ الدول المؤسسة قرار توسيع تحالفها.

تكمن ثلاث قضايا رئيسية على الأقل في صميم نمو مجموعة البريكس: السيطرة على إمدادات الطاقة ومساراتها، والسيطرة على الأنظمة المالية والتنموية العالمية، والسيطرة على مؤسسات السلام والأمن.

السيطرة على إمدادات الطاقة والمسارات

لقد أنشأت البريكس 11 الآن مجموعة طاقة هائلة. إيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وهي أيضًا أعضاء في أوبك، وتنتج حتى الآن مع روسيا، العضو الرئيسي في أوبك +، 26.3 مليون برميل من النفط يوميًا، أي أقل بقليل من 30٪ من إنتاج النفط اليومي العالمي. وقد كان الدور الذي لعبته الصين كوسيط للتوصل إلى اتفاق بين إيران والمملكة العربية السعودية في شهر ابريل هو الذي مكن هاتين الدولتين المنتجتين للنفط من الانضمام إلى مجموعة البريكس. مصر، وهي إضافة جديدة أخرى إلى مجموعة البريكس 11 رغم أنها ليست عضوا في أوبك، فهي مع ذلك واحدة من أكبر منتجي النفط الأفريقيين، حيث يمثل إنتاجها أكثر من ربع إنتاج النفط في العالم. يستنتج ان ما هو على المحك هنا ليس فقط إنتاج النفط، بل إنشاء مسارات عالمية جديدة للطاقة.

خلقت مبادرة الحزام والطريق التي تقودها الصين، إلى جانب تطوير رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية، بالفعل شبكة من منصات النفط والغاز الطبيعي في جميع أنحاء الجنوب العالمي، وتم دمجها في توسيع ميناء خليفة ومنشآت الغاز الطبيعي في الفجيرة والرويس (في الإمارات العربية المتحدة). هناك توقعات كبيرة بأن تبدأ مجموعة البريكس 11 في تنسيق بنيتها التحتية للطاقة مع منتجي الطاقة الآخرين. على سبيل المثال، احتدمت التوترات بين روسيا والمملكة العربية السعودية حول كميات النفط هذا العام بعد أن تجاوزت روسيا حصتها في محاولة للتعويض عن العقوبات الغربية المفروضة عليها نتيجة للحرب في أوكرانيا. والآن سيحظى هذان البلدان بمنتدى آخر، خارج أوبك+ ومع وجود الصين على الطاولة، لبناء أجندة مشتركة للطاقة. تهدد هذه المنصة المتوسعة أيضاً بتقويض نظام البترودولار، حيث تخطط المزيد من الدول ـ مثل المملكة العربية السعودية ـ لبيع النفط للصين بالرنمينبي (RMB) تتلقى العراق وروسيا الموردان الرئيسيان الآخران للنفط في الصين، المدفوعات بالرنمينبي بالفعل).

السيطرة على الأنظمة المالية والتنموية العالمية

ركزت المناقشات التي دارت في قمة بريكس والبيان الختامي لها على الحاجة إلى تعزيز بنية مالية وتنموية للعالم لا خارج سيطرة الثلاثي المتمثل في صندوق النقد الدولي ووول ستريت والدولار الأمريكي. ومع ذلك، لا تسعى مجموعة البريكس إلى التحايل على مؤسسات التجارة والتنمية العالمية القائمة كمنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. على سبيل المثال، أكدت بريكس في إعلانها الختامي للقمة على أهمية " نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على قواعد وتقع منظمة التجارة العالمية في صميمه" ودعت إلى "شبكة أمان مالي عالمية متينة مركزها [صندوق النقد الدولي] قائم على الحصص ومزود بموارد كافية". ولا تتعارض مقترحاتها بشكل أساسي مع صندوق النقد الدولي أو منظمة التجارة العالمية؛ بل تقدم مساراً مزدوجاً للمضي قدماً: أولاً، أن تمارس دول البريكس مزيداً من السيطرة والتوجيه على هذه المنظمات، العضوة فيها ولكنها تخضع لأجندة غربية، وثانياً، أن تحقق دول البريكس تطلعاتها في بناء مؤسساتها الموازية الخاصة بها (مثل بنك التنمية الجديد أو بنك التنمية الجديد NDB). وتبلغ قيمة صندوق الاستثمار السعودي وحده ما يقرب من تريليون دولار أمريكي، ما يمكن أن يمول جزئيًا بنك التنمية الجديد.

وأوضح رئيس مجموعة بريكس سيريل رامافوزا أن مخطط بريكس لتحسين "استقرار وموثوقية وعدالة البنية المالية العالمية" يتم تنفيذه في الغالب من خلال "استخدام العملات المحلية والترتيبات المالية البديلة وأنظمة الدفع البديلة". يشير مفهوم "العملات المحلية" إلى الممارسة المتزايدة للدول في استخدام عملاتها الخاصة في التجارة عبر الحدود بدلاً من الاعتماد على الدولار. على الرغم من أن ما يقرب من 150 عملة في العالم تعتبر قانونية للتداول، إلا أن المدفوعات عبر الحدود تعتمد دائمًا تقريبًا على الدولار (الذي يمثل، اعتبارًا من عام 2021، 40٪ من التدفقات عبر شبكة جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (سويفت)).

وتلعب العملات الأخرى دوراً محدوداً، حيث يشكل الرنمينبي الصيني 2.5% من المدفوعات عبر الحدود. ومع ذلك، فإن ظهور منصات مراسلة عالمية

جديدة - مثل نظام الصين للدفع عبر الحدود بين البنوك، وواجهة الهند للمدفوعات الموحدة، ونظام روسيا للتراسل المالي (SPFS) - بالإضافة إلى أنظمة العملات الرقمية الإقليمية كل هذا يَعِد بزيادة استخدام العملات البديلة. على سبيل المثال، قدمت أصول العملات المشفرة لفترة وجيزة سبيلاً محتملاً لأنظمة تداول جديدة قبل أن تنخفض تقييمات أصولها، ووافقت مجموعة البريكس 11 مؤخرًا على إنشاء مجموعة عمل لدراسة عملة مرجعية لبريكس.

وبعد توسع مجموعة البريكس، قال بنك التنمية الجديد إنه سيعمل أيضا على توسيع أعضائه، وكما تشير استراتيجيته العامة ل2022-2026، فإن 30% من إجمالي تمويله سيكون بالعملات المحلية. وكجزء من إطار عمله لنظام تنمية جديد، قالت رئيسته ديلما روسيف إن بنك التنمية الجديد لن يتبع سياسة صندوق النقد الدولي المتمثلة في فرض شروط على الدول المقترضة. اضافت روسيف: "نحن نرفض أي نوع من الشروط". "في معظم الأحيان يتم منح القرض بشرط تنفيذ سياسات معينة. نحن لا نفعل ذلك. نحن نحترم سياسات كل دولة».

يُظهِر دخول إثيوبيا وإيران إلى مجموعة البريكس 11 كيف تتفاعل دول الجنوب الكبيرة على سياسة العقوبات الغربية ضد عشرات الدول، بما في ذلك اثنتين من الأعضاء المؤسسين لمجموعة البريكس (الصين وروسيا). تتاجر الصين منذ فترة طويلة مع إثيوبيا، التي تعد عاصمتها أديس أبابا مقر الاتحاد الأفريقي. إن ضم إثيوبيا إلى مجموعة البريكس يضمن أن هذه الدولة الكبيرة (ذات العدد الكبير من السكان والأراضي الزراعية المهمة) لن تنجرف مرة أخرى إلى المدار الغربي.

السيطرة على مؤسسات السلام والأمن

كتبت دول البريكس في بيانها عن أهمية "الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن التابع لها". يضم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حاليًا

خمسة عشر عضوًا، خمسة منهم دائمون (الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة). ولا يضم اي أعضاء دائمين من أفريقيا، أو أمريكا اللاتينية، أو الهند الدولة الأكثر اكتظاظا بالسكان في العالم.

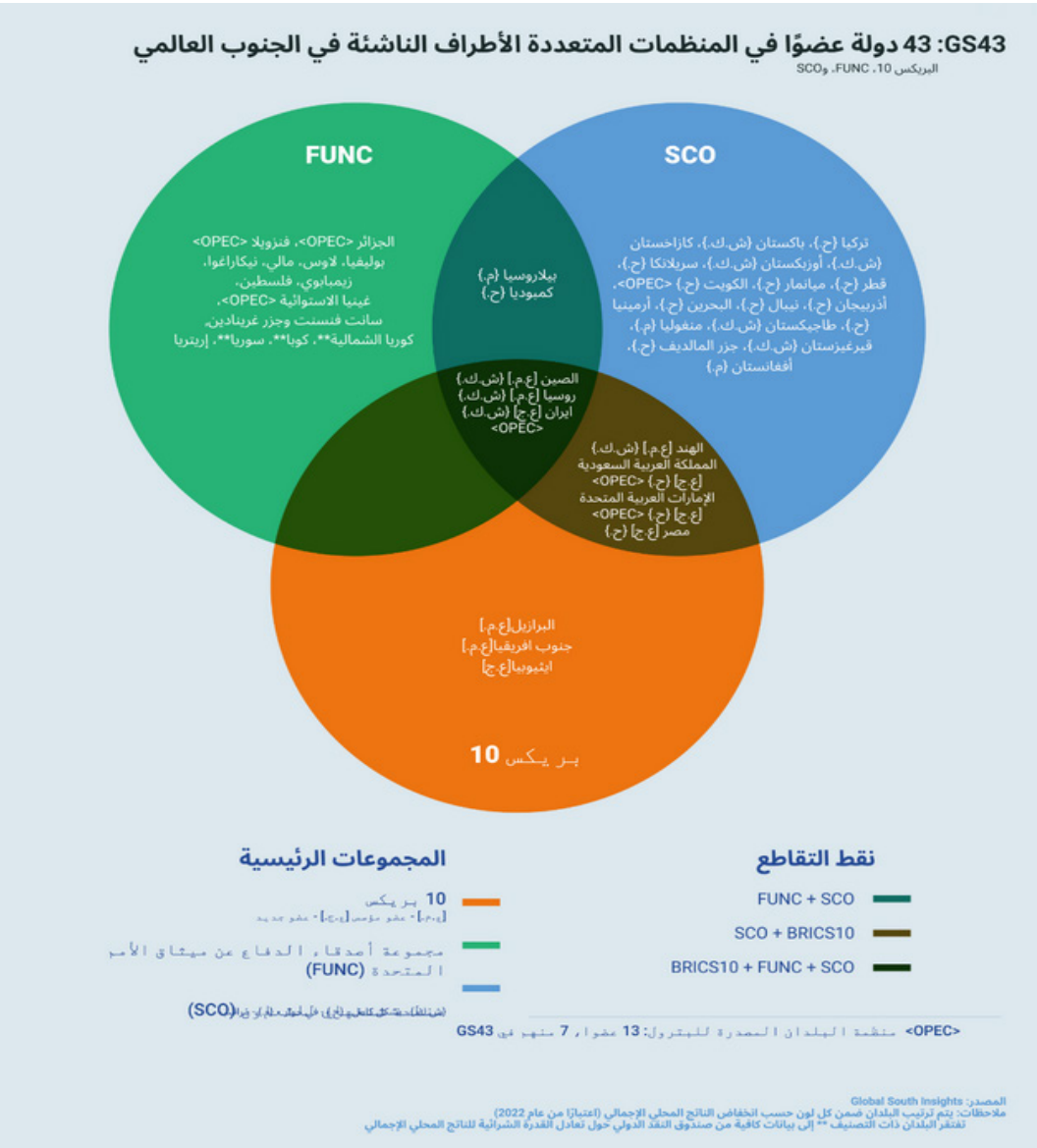

ولإصلاح هذه التفاوتات، تقدم مجموعة البريكس دعمها "للتطلعات المشروعة للبلدان الناشئة والنامية من أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، بما في ذلك البرازيل والهند وجنوب أفريقيا، لاخذ دور أكبر في الشؤون الدولية". ولم يسفر رفض الغرب السماح لهذه البلدان بمقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلا عن تعزيز التزامها بعملية البريكس وتعزيز دورها في مجموعة العشرين.

تحدد ثلاث منصات أقاليمية رئيسية، لا تزال في مرحلة جنينية، التوجه الإقليمي والتعددي الجديد:

1. **البريكس 11** (توسيع لبريكس عام 2009)، وهو تجمع استراتيجي إلى حد كبير ولكنه أيضًا قوة اقتصادية، ويضم سبعة عشر عضوًا رسميًا والعديد من الشركاء غير الرسميين.

2. **منظمة شنغهاي للتعاون (2001)**، والتي تشكلت إلى حد كبير حول القضايا الأمنية في آسيا الوسطى، تقدمت في المحادثات حول التنمية والتجارة.

3. **مجموعة الأصدقاء في الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة (2021)**، وتعتبر في الأساس منصة سياسية، تضم عشرين دولة عضوة في الأمم المتحدة وتواجه وطأة العقوبات الأمريكية غير القانونية، من الجزائر إلى زيمبابوي. وقد حضرت العديد من هذه الدول قمة بريكس كمدعوين وهي حريصة على الانضمام إلى مجموعة بريكس11 كأعضاء كاملي العضوية.

وليس من قبيل المصادفة أن هناك ثلاث دول ضمن هذه المنظمات الثلاث، وجميعها أهداف رئيسية لحملات الضغط التي تقوم بها الكتلة الإمبريالية، الصين وإيران وروسيا.

هناك العديد من الفرص والتحديات المشتركة التي برزت في الجنوب العالمي وجمعت العديد من دوله حول الحاجة إلى إطار مشترك للنقاش والتعاون. وتشمل هذه المصالح المشتركة الحاجة إلى:

- **التعددية القطبية والإقليمية** التي تتمحور حول خلق تعاون قائم على الجنوب االعالمي.

- **التحديث الجديد** الذي يتمحور حول بناء اقتصادات إقليمية وقارية تستخدم العملات المحلية بدلاً من الدولار في التجارة والاحتياطيات.

- **السيادة،** والتي من شأنها أن تخلق حواجز أمام التدخل الغربي. ويشمل ذلك التشابكات العسكرية والاستعمار الرقمي، وكلاهما يسهل تدخلات الاستخبارات الأمريكية.

- **التعويضات،** والتي تستلزم التفاوض الجماعي للتعويض عن فخ الديون الغربية منذ قرن من الزمان وإساءة استخدام الغرب لميزانية الكربون الفائضة، بالإضافة إرثهم الاستعماري طويل الامد.

تحدث تغيرات تكتونية في العالم حاليا، تسارعت وتيرتها بسبب الحروب في أوكرانيا والإبادة الجماعية المتصاعدة بسرعة في فلسطين. تتشكل هذه التغييرات، من ناحية، من خلال فقدان الشمال العالمي لقوته الاقتصادية إلى جانب زيادة عسكرته، ومن ناحية أخرى، من خلال التوجه الجديد لجنوب العالم فيما يتعلق بالسيادة والتنمية الاقتصادية. يعد هذا الملف تمرينًا أوليًا، استنادًا إلى بحوث وتحليلات أصلية، لفهم هذه التغييرات و - وبالتالي – التوجه الجديد في الجنوب العالمي.

Attribution-NonCommercial 4.0
International (CC BY-NC 4.0)

This publication is issued under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0) license. The human-readable summary of the license is available at https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/.

Tricontinental: Institute for Social Research
is an international, movement-driven institution
focused on stimulating intellectual debate that serves
people's aspirations.
www.thetricontinental.org

Instituto Tricontinental de Investigación Social
es una institución promovida por los movimientos,
dedicada a estimular el debate intelectual al servicio de
las aspiraciones del pueblo.
www.eltricontinental.org

Instituto Tricontinental de Pesquisa Social
é uma instituição internacional, organizada por
movimentos, com foco em estimular o debate intelectual
para o serviço das aspirações do povo.
www.otricontinental.org